تقرير حكومي يوصي بتحسين فاعلية المؤسسات وتعزيز الإصلاحات المالية والإدارية

■ ،،خاص / الثورة

أوصى تقرير حكومي بتحسين فاعلية المؤسسات و الحاكمية من خلال التطبيق السليم للقوانين، وتعزيز الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد الإداري، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

كما شدد على تطوير البنية التشريعية والقانونية بما يتلاءم مع البرامج العامة للحكومة في مجال الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية والالتزامات الدولية.

وأكد التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٠م على ضرورة تحسين مستويات البنية التحتية المشتملة على الموانئ، المطارات، الطرق، الكهرباء، إمدادات الصرف الصحي، الموارد المائية.

وتشير نتائج مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية إلى تحسن أداء اليمن بشكل طفيف خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حيث بلغ أداء اليمن (٠,٠٤) نقطة عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ (٠,٠٣) نقطة عام ٢٠٠٦ ونتيجة للتحسن المتواضع لليمن في هذا المؤشر فقد بقيت اليمن أسفل قائمة المؤشر محتلة المرتبة قبل الأخيرة خلال عامي ٢٠٠٦ .٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى وجود العديد من نقاط الضعف التي أسهمت في تواضع الأداء وفقاً لهذا المؤشر. وأهمها فاعلية المؤسسات وتكلفة الأعمال والبنية التحتية وتدخل الحكومة في الاقتصاد .حيث شهدت اليمن في مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات تراجعاً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ من (٠,١١) نقطة عام ٢٠٠٦ إلى (٠,٠٨) نقطة عام ٢٠٠٩ وقد انعكس ذلك على تراجع مرتبة اليمن طبقا لهذا المؤشر من (٢١/١٩) عام ٢٠٠٦ إلى (٢٤/٢٢) عام .٢٠٠٩ ويعود ذلك إلى تدهور مؤشري احترام القانون والنظام والبيروقراطية إضافة إلى ضعف وتراجع الأداء وفقاً لمؤشر الفساد الإداري .ما يعني أن اليمن بحاجة إلى تقوية احترام القانون والنظام و إلى مزيد من الإصلاحات في مجال محاربة الفساد الإداري

أما مؤشر البنية التحتية الأساسية وهي التي تعد أهم دعائم النشاط الاقتصادي بصورة عامة باعتبارها جزءا مهماً في بناء بيئة أعمال ديناميكية جاذبة لرأس المال، فقد شهدت اليمن خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ أداءً متواضعاً حيث حققت (٠,٠٢) نقطة عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ (٠,٠٣) نقطة عام ٢٠٠٦ ويعزى ذلك إلى تدني العوامل المكونة لمؤشر البنية التحتية الأساسية وعلى وجه الخصوص ضعف أداء عامل الموانئ وطاقتها السنوية، وتدني طاقات المطارات للشحن الجوي، وتدني عامل نسبة الطرق المعبدة، وتدني عامل كثافة الهاتف الثابت، وضعف إنتاج الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى ضعف كفاءة نظام توزيع الكهرباء.

أما مؤشر جاذبية الاستثمار الذي يعد ركناً أساسيا من مؤشرات بيئة الأعمال، فقد تحسن أداء اليمن في هذا المؤشر بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حيث ارتفع الأداء من (٠,٢٥) نقطة عام ٢٠٠٦إلى (٠,٣٢) نقطة عام ٢٠٠٩ .ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التحسن الملحوظ في أداء اليمن وفقاً للمكون الفرعي "استثمارات المحفظة إلى الناتج المحلي الإجمالي" حيث بلغ أداء اليمن وفقاً لهذا المؤشر حوالي (٠,٨٥) عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ (٠,٠٠) عام ٢٠٠٦ ، بالإضافة إلى تحسن الأداء وفقاً للمكون الفرعي "حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي" بثلاث نقاط ليصل إلى (٠,٠٤) نقطة عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ (٠,٠١) عام ٢٠٠٦م.

وعلى الرغم من تحسن جاذبية الاستثمار في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ إلا أنها مازالت أسفل قائمة المؤشر حيث احتلت المرتبة (٢٤/٢١) عام ٢٠٠٩ مقارنة بالمرتبة (٢١/١٦) عام ٢٠٠٦ ما يعني أن جاذبية الاستثمار في اليمن تشكل نقطة ضعف مقارنة بدول المقارنة ويعزى ذلك إلى تدني بعض العوامل الفرعية المكونة لهذا المؤشر وعلى وجه الخصوص ضعف أداء عامل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، وعامل الجدارة الائتمانية.

وفيما يتعلق بالتدخل الأمثل للحكومة في الاقتصاد والذي يعتمد طبقا لتقارير التنافسية العربية على ثلاثة مؤشرات هي مدفوعات الرواتب والأجور، ومدفوعات الدعم والتحويلات الأخرى، و إجمالي النفقات العامة منسوبة جميعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على هذا فإن الدولة ذات النسب الأقل في بنود هذه النفقات تعد الأكثر تنافسية حيث إنها تصبح منفذة لبرامجها بأقل تكلفة .

وفي هذا السياق تشير البيانات إلى تراجع أداء اليمن حسب هذا المؤشر من (٠,١٩) عام ٢٠٠٦ إلى (٠,١٤) عام ٢٠٠٩ وقد انعكس ذلك على تراجع مرتبتها من (٢١/١٨) عام ٢٠٠٦ إلى (٢٤/١٩) عام ٢٠٠٩، ما يعني اتساع نطاق تدخل حكومة اليمن في الاقتصاد خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٦ ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة أجور وتعويضات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٨,٦٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٩,٢٪) عام ٢٠٠٩ ،الأمر الذي يعكس ارتفاع نسبة حجم الحكومة إما من خلال التوظيف الجديد في الحكومة المركزية، أو من خلال تضخم الكتلة الأجرية. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت نسبة مدفوعات الدعم والتحويلات الجارية بشكل طفيف من (٩,٣٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٩,٤٪) عام ٢٠٠٩م.

أما مؤشر تكلفة الأعمال والاستثمار فقد تراجع أداء اليمن حسب هذا المؤشر من (٠,٥٢) عام ٢٠٠٦ إلى (٠,٣٥) عام ٢٠٠٩ وقد انعكس ذلك على تراجع مرتبتها من (٢١/١٠) عام ٢٠٠٦ إلى (٢٤/١٦) عام ٢٠٠٩ وهذا يعني ارتفاع تكاليف القيام بالأعمال في اليمن عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٦ ويرجع ارتفاع تكاليف القيام بالأعمال عام ٢٠٠٩ إلى ضعف أداء اليمن في بعض المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر وأهمها انخفاض نسبة الحصول على الائتمان المصرفي حيث احتلت المرتبة (٢٤/٢٣)، وحماية المستثمرين حيث احتلت المرتبة (٢٤/٢٠). بالإضافة إلى ذلك فقد تراجع الأداء في بعض المؤشرات والتي كانت تمثل نقاط قوة لليمن عام ٢٠٠٦ وأهمها التوظيف والاستغناء عن الأعمال، وتصفية المشروع، وتسجيل الملكية العقارية.

وفي مقابل ذلك حققت اليمن تحسنا نسبيا في بعض المؤشرات مثل إنفاذ العقود حيث احتلت المرتبة (٢٤/٤) مقارنة بالمرتبة (٢١/٦) عام ٢٠٠٦ .كما ارتفعت مرتبة اليمن حسب مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشاريع من (٢١/١٨) عام ٢٠٠٦ إلى (٢٤/١٧) عام ٢٠٠٩م.

محافظ الضالع يطلع على الحركة التجارية والاقتصادية بمنطقة سناح بالمحافظة

■ ،،الضالع/سبأ

اطلع محافظ الضالع علي قاسم طالب أمس على الحركة التجارية والاقتصادية في الأسواق والمحلات التجارية بمنطقة سناح مديرية الضالع.

واستمع المحافظ خلال زيارته التفقدية إلى إيضاحات من قبل التجار والمواطنين حول عمليتي العرض والطلب ومستوى توفر المواد الاستهلاكية والخدمية وأسعار السلع ومدى التزام التجار باللوائح المتعلقة بإشهار أسعار السلع.

ووجه المحافظ الجهات المختصة في مكتب الأشغال العامة وصندوق التحسين بمتابعة ومراقبة تنظيم الأسواق والحفاظ على النظافة فيها ورفع الباعة المتجولين من الشارع العام وتوفير أماكن مناسبة لهم في المدينة.

كما وجه مكتب الأشغال والسلطات المحلية في المديرية بإنشاء أسواق جديدة توفر احتياجات المواطنين من المواد الاستهلاكية والغذائية وتسهل عملية حصولهم عليها.

رافقه خلال ذلك مدير مكتب الأشغال العامة والطرق المهندس عبدالرحمن علي حمود، وعدد من مسئولي المحافظة.

بحث آلية تنفيذ المشاريع المحلية بمحافظة ريمة

ريمة/سبأ

ناقش اجتماع لجنة تسيير الأعمال الخدمية والتنموية بمحافظة ريمة أمس برئاسة المحافظ رئيس اللجنة علي سالم الخظمي آلية تنفيذ المشاريع المحلية في مختلف المجالات ومتابعة المشاريع المركزية.

وتطرق الاجتماع إلى متابعة المشاريع الأساسية منها الكهرباء وحل إشكالية المولد الكهربائي لعاصمة المحافظة وتوفير مولد جديد إلى جانب السابق لتغطية العجز القائم وكذا متابعة السلطة المركزية في ربط المحافظة بالشبكة والمنظومة الوطنية من محافظة الحديدة من خلال عمل محطة تحويل بمدينة باجل وعمل الإمدادات للشبكة والمحولات.

واستعرض الاجتماع الجهود المبذولة بشأن مشكلة المياه لعاصمة المحافظة والمديريات المحرومة وتوفير مصادر ومشاريع مياه نقية صالحة للاستخدام وبما يسهم في تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للمجتمع.

وناقش الاجتماع الآليات الفنية لتغطية المديريات والمناطق بخدمات الصحة والتعليم وخاصة تعليم الفتاة والتعليم الفني والمجال الزراعي سيما والمحافظة لها مقومات في المجال الزراعي تتمثل في وجود الوديان الزراعية والمرتفعات الجبلية التي يتم فيها زراعة الحبوب.

وفي الاجتماع حث المحافظ على تكاتف الجهود في متابعة مسارات التنمية وتشخيص الأسباب التي تعرقل سير تنفيذ المشاريع المعتمدة والمقرة خصوصا المشاريع المركزية .. مشيرا إلى ضرورة وضع حلول مناسبة لتنفيذ المشاريع على مستوى القطاعات.

طبقا لنتائج مسح حديثة:

أكثر من نصف منشآت الأعمال في اليمن قطاعات تجارية ضعيفة

■ ،،كتب/محمد راجح

كشف تقرير رسمي حديث عن سيطرة القطاع التجاري على بيئة الأعمال في اليمن بنسبة كبيرة تتعدى ٩٠٪ .

ويشير التقرير استناداً لنتائج مسح حديثة لمنشآت الأعمال إلى أن أكثر من نصف منشآت الأعمال في اليمن قطاعات تجارية وبنسبة (٩٩٪)، وتعد الغالبية العظمى من المنشآت النظامية مؤسسات فردية بنسبة (٨٧٪)، ويأخذ أقل من (١٣٪) من المنشآت النظامية أشكالاً قانونية أخرى.

وتوضح نتائج المسح تفوّق محافظة عدن في عدد من مؤشرات ممارسة إدارة الأعمال وتميزها في مجالات البنى التحتية والمبادرات وتقديم الخدمات والأيدي العاملة، بينما سجلت المنشآت في كلٍ من صنعاء وحضرموت مواقف غير إيجابية تجاه بيئة الأعمال. وبيّن التقرير نقاط القوة والضعف لكل محافظة من المحافظات الست الكبرى التي شملها المسح، وكذا تم تحديد فرص التحسين في المجالات التي اعتمد عليها المسح، والمتمثلة في المبادرة وتقديم الخدمات والشفافية والمشاركة والتسجيل والامتثال والحصول على الأرض، إلى جانب البنى التحتية والمرافق وخدمات معظم منشآت قطاع الأعمال في اليمن نظامية وخاضعة لرقابة سلطات الدولة، وتنتج هذه المنشآت سلعاً وخدمات قانونية، إلا أنها غير مسجلة.

ويعتبر الرجال أكثر حظاً في امتلاك وتشغيل الأعمال التجارية من النساء، ويظهر المسح أن هذه الحالة تكاد تكون سائدة كلياً وبنسبة (٩٩٪)، وتعد الغالبية العظمى من المنشآت النظامية مؤسسات فردية بنسبة (٨٧٪)، ويأخذ أقل من (١٣٪) من المنشآت النظامية أشكالاً قانونية أخرى.

وتوضح نتائج المسح تفوّق محافظة عدن في عدد من مؤشرات ممارسة إدارة الأعمال وتميزها في مجالات البنى التحتية والمبادرات وتقديم الخدمات والأيدي العاملة، بينما سجلت المنشآت في كلٍ من صنعاء وحضرموت مواقف غير إيجابية تجاه بيئة الأعمال. وبيّن التقرير نقاط القوة والضعف لكل محافظة من المحافظات الست الكبرى التي شملها المسح، وكذا تم تحديد فرص التحسين في المجالات التي اعتمد عليها المسح، والمتمثلة في المبادرة وتقديم الخدمات والشفافية والمشاركة والتسجيل والامتثال والحصول على الأرض، إلى جانب البنى التحتية والمرافق وخدمات الأعمال.

وبحسب نتائج المسح فإن (٤١٪) من المنشآت العاملة في قطاع الأعمال في اليمن، تنظر إلى بيئة الأعمال المحلية على أنها جيدة، وترى (٦٢٪) من هذه المنشآت أن الاقتصاد المحلي تراجع خلال السنوات الثلاث الماضية، في حين تعتقد (٣٩٪) منها أن أعمالها نمت خلال نفس هذه الفترة، كما أن (٦٤٪) من منشآت الأعمال ترى أن منظمات القطاع الخاص تعمل جاهدة لتحسين الاقتصاد المحلي، بينما (٣٤٪) منها تؤكد أن السلطات المحلية تعمل بجد لتحسين الاقتصاد المحلي، ويتصور ثلثا مجتمع الأعمال والمقدر بحوالي (٦٤٪) أن العلاقة بين السلطات المحلية تجاه أعمالهم سلبية.

ويدعو التقرير إلى ضرورة استخدام نتائج مؤشر بيئة الأعمال المحلية كأساس لمتابعة وتقييم سير مبادرات الإصلاح المستقبلية، وأيضاً ضرورة تكييف مبادرات الإصلاح التي تستهدف تطوير وتسهيل عمل القطاع الخاص على المستوى المحلي، بالإضافة إلى أهمية اعتماد أجهزة السلطات المحلية لنتائج المسح كنموذج لتحديد نتائج القوة وفرص التحسين لتطوير أداء القطاع الخاص المحلي.

مناقشة آلية توظيف العمالة المحلية وتأهيل المقاولين بوادي حضرموت

■ ،،سيئون/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بسيئون محافظة حضرموت برئاسة وكيل المحافظة المساعد لشئون الوادي والصحراء فهد صلاح الأعجم سبل تعزيز العلاقة بين شركة كلفالي النفطية العاملة بالقطاع رقم (٩) بوادي وصحراء حضرموت والمجالس المحلية والمجتمع المحلي في المناطق المحيطة بموقع عمل الشركة لضمان مواصلته واستمراريته بوتيرة عالية خلال الفترة القادمة.

وفي الاجتماع الذي حضره المدير التنفيذي لشركة كلفالي النفطية المهندس نبيل ناصف ورئيس لجنة التشغيل بالشركة حامد الحامد أكد الوكيل الأعجم أن إنجاح عمل الشركة يتطلب مزيداً من التعاون المشترك والسلطات المحلية بالمديريات .. مشددا على ضرورة التنسيق بين السلطة المحلية ومكتب النفط والمعادن بالوادي لمتابعة قضايا نشاط الشركة.

وأقر الاجتماع دراسة اتفاقية تنظيم توظيف العمالة المحلية المعمول بها في الشركات المماثلة ومكتب الشئون الاجتماعية والعمل بالوادي والصحراء من قبل قيادات السلطة المحلية بمديريتي حوره وادي العين وحريضة وممثلي الجهات ذات الاختصاص للعمل بها كما هو عليه الحال في بعض الشركات النفطية الأخرى والتقيد بالضوابط والإجراءات الكفيلة بتنظيم تصريف المخلفات لتجنيب المناطق المحيطة الآثار الناتجة عن عمليات الاستكشاف والإنتاج والعمل بالإجراءات الخاصة بتأهيل المقاولين المحليين للعمل مع الشركة الأم أو بالباطن للاستفادة من القدرات الفنية والبشرية المتوفرة في المديريتين وبحث كل ما يمكن من إجراءات تسهم في رسم رؤية مستقبلية لعمل الشركة من أجل ضمان استمرار أعمالها الإنتاجية والاستكشافية وتفعيل مساهماتها في التنمية المحلية.

تدريب المزارعين على استخدام المدخلات الزراعية المحسنة بلحج

■ ،،لحج/سبأ

بدأت أمس في محافظة لحج فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بـ "تحسين استخدام المدخلات الزراعية المحسنة" التي تنظمها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع مشاتل الثقة.

ويتلقى "٥٠"مزارعاً على مدى خمسة أيام محاضرات نظرية وتطبيقية حول الخطوات الضرورية لتحسين المحاصيل الزراعية وكذا التعريف بنوعية الأسمدة المستخدمة في إخراج محصول زراعي متميز ذو جودة عالية بالإضافة إلى معارف ومعلومات تساعد على الارتقاء بمستوى ووعي المزارعين في إنتاج المحاصيل الزراعية وخصوصا "الطماطم" وكيفية اختيار التركيب المناسبة للأرض للوصول إلى المحصول الوفير وبأقل التكاليف.

وتحدث مدرب الدورة المهندس عزيز الجرادي عن الطرق والأساليب الواجب اتباعها من قبل المزارعين من أجل توفير الوقت والجهد للحصول على محصول متوفر وذو جودة عالية إلى جانب تعريف المشاركين بالأسمدة المعتمدة ذات المواصفات الإيجابية التي تخدم المحاصيل الزراعية دون إي أضرار.

وأشار إلى أنه سيتم النزول إلى الأراضي الزراعية وتطبيق مخرجات الدورة وعكس مخرجاتها على صعيد الواقع العلمي.

من جانبه قال ضابط المشاريع في الوكالة المنظمة للدورة ناصر النجار إن الدورة تأتي ضمن المرحلة الثانية من مشروع "تحليل سلسلة القيم المضافة" التابع لبرنامج طموحي أحد برامج (وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية) والمدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID».

وأضاف" إن الدورة تهدف إلى تعريف المزارعين في محافظة لحج بعملية الإنتاج المحسن من خلال استخدام التقنية الحديثة في إنتاج الشتلات والبذور المحسنة والتي تؤدي إلى زيادة المحصول وبأقل الخسائر وبأرقى المواصفات".

وبين أن مراحل المشروع "تحليل سلسلة القيم المضافة" متواصلة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في رفع مستوى الربح العام وانخفاض مستوى الخسارة لأدنى المستويات، وحل مشاكل المزارعين من حيث المحاصيل المطلوبة للتصدير خارجياً.

٦٤ مليون ريال ايرادات المؤسسة المحلية للمياه في البيضاء للنصف الأول من العام الجاري

■ ،،البيضاء / سبأ

ناقش مجلس إدارة فرع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة البيضاء أمس برئاسة المحافظ محمد ناصر العامري التقرير المالي لنشاط المؤسسة خلال الفترة من يناير وحتى يونيو ٢٠١١م.

وأقر الاجتماع صرف المرتبات المتأخرة من شهر ابريل وحتى شهر سبتمبر ٢٠١١م الخاصة بموظفي فرع مدينة البيضاء وحل إشكال الإضراب القائم من قبل الموظفين.

واستعرض الاجتماع الذي حضره رئيس لجنة التخطيط والمالية بمحلي المحافظة سيلان الخضري التقرير المالي ونسبة الإيرادات المحصلة خلال النصف الأول من العام الجاري والبالغة ٦٤مليونا و٧٥٥ الفا و٥٥ريالا، مبينا آثار الأوضاع الراهنة وتداعياتها على عملية الموارد وكذا انقطاع الكهرباء وقلة ضخ المياه وعرقلة بعض الأهالي توريد المبالغ المستحقة عليهم.

وأشار التقرير إلى مشروع الدعم السريع للمدن الحضرية الخاصة بمدينة البيضاء وإعادة التأهيل الفورية للمؤسسة المحلية والصرف فرع مدينة البيضاء.

وشدد محافظ البيضاء محمد ناصر العامري على ضرورة تفعيل وتحسين أداء المؤسسة والعمل على مواجهة صرف مرتبات الموظفين أولا بأول.. مؤكدا أن قيادة المحافظة ومجلس الإدارة تسعى لحل العوائق والصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة المحلية ومعالجتها من خلال قيام الجهات المختصة بواجباتها وكذا ضبط من يقومون بسد خطوط الصرف الصحي عمدا ومنع الحفر العشوائي جوار آبار المؤسسة لتقديم خدماتها بصورة جيدة.